

خط أنابيب ضخ لنقل الغاز من حقل برقان بقيمة 8,2 مليار دينار

قال مصدر نفطي مطلع لـ «الأنباء» ان شركة نفط الكويت اتخذت قرارا الأسبوع الماضي بترسيمة مشروع ضخ لاستبدال خط أنابيب ضخ قطر 40 بوصة وبطول 12 كيلومترا لنقل الغاز من حقل برقان الكبير إلى مجمع الغاز الطبيعي المسال في جنوب شرقي الكويت بقيمة 8,2 مليار دينار. ونكر المصدر أن خط الغاز المتوقع تنفيذه في حقل برقان الكبير سيحتوي على شبكات للفحص بالإضافة إلى إنشاء منظومة متطورة من التقنيات الحديثة في خطوط الغاز، متوقفا أن يتم الانتهاء من عمليات استبدال خط الغاز القديم وإنشاء الجديد في نهاية عام 2014 أو بداية 2015.

صفحة أسبوعية متخصصة

تهتم بأخبار النفط والغاز

إعداد: أحمد مغربي

a.maghraby@alanba.com.kw

النفط والغاز

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

مدير المشروع في حوار مع «الأنباء»: التحالفات العالمية قدمت 4500 سؤال حول المشروع

العجمي: لا تمديد لمناقصات العقود البيئي.. وتوقيع العقود في يونيو 2014

أحمد مغربي

استبعد مدير مشروع العقود البيئي في شركة البترول الوطنية الكويتية عبدالله فهد العجمي تمديد موعد اغلاق مناقصات العقود البيئي المتوقعة في 24 ديسمبر المقبل، مشيراً إلى ان التحالفات الخمسة المتشاركة أخذت وقتها الكافي لمدة 8 أشهر في دراسة المشروع. وأوضح العجمي في حوار شامل مع «الأنباء» ان الشركة قامت باستقبال 4500 سؤال من قبل التحالفات العالمية المؤهلة وقامت بالرد على 4250 سؤالاً حتى الآن وسيتم الرد على باقي الأسئلة قبل 3 ديسمبر المقبل، مشيراً إلى ان انسحاب تحالفين من التحالفات المؤهلة لن ينعكس سلباً على تنافسية العطاءات. وذكر العجمي ان الشركة ستقوم بتقييم العطاءات المالية للمشروع في غضون شهرين، وتوقع ان تكون الترسية في شهرين مارس او ابريل من العام المقبل. وعقب ذلك ستنطلب من المناقصين تقديم كفايات بنكية ليكون التوقيع ووضع حجر الأساس للمشروع في شهر يونيو 2014.



عبدالله فهد العجمي متفائل بخلق شركة البترول الوطنية 800 فرصة عمل وتخصيص 120 من مشروع العقود البيئي للقطاع الخاص

800 فرصة عمل

جديدة سيوفرها

مشروع العقود

البيئي.. و20٪

نصيب القطاع

الخاص

إستراتيجية التنفيذ

تقوم على طرح

مناقصات لتنفيذ

6 أعمال وتم طرح

وترسية 3 مناقصات

بان هناك تحالفات لديها الرغبة في التقدم لأكثر من حزمة من الحزم الثلاث للمشروع وهناك من يرغب في التقدم لحزمتين على الأقل وهذا الأمر سيضع خيارين في نهاية المطاف إما الترسية على اثنين من المقاولين وخروج ثلاثة أو الترسية على ثلاثة مقاولين وخروج اثنين، وما دامت هناك فرص للربح والخسارة معناه ان هناك منافسة جادة وقوية في المشروع ونأمل ان تنعكس المنافسة بين التحالفات على تحسين جودة العطاءات وعلى الالتزام باقل تكلفة ممكنة للمشروع.

فنحن نحققنا معادلة الجمع بين افضل جودة ممكنة من حيث الالتزام بالموصفات واقل سعر ممكن وهذا من ضمن القوانين المعمول بها في الكويت.

ما الشروط الموضوعية لترسية المناقصة الرئيسية لمشروع العقود البيئي؟

● شروط التاهيل والترسية كما نشرت في الجريدة الرسمية ان كل التحالفات مؤهلة لتقديم عطاءات في الحزم الثلاث ولكن عند التنفيذ 4 من التحالفات مؤهلة لتنفيذ حزمتين على الحد الأقصى وتحالف واحد مؤهل لتنفيذ حزمة واحدة من المشروع.

هل هناك توجه لتمديد موعد إغلاق مناقصة للمشروع؟

● حالياً، لا توجد مؤشرات على التمديد ولكننا نعتقد ان الفترة التي ناهزت الثمانية اشهر للمقاولين كافية لهم، ولا توجد الآن أي مؤشرات لتمديد موعد الاغلاق.

ما عدد الاجتماعات التمهيديّة والزيارات الميدانية للمشروع؟

● عقدت شركة البترول الوطنية اجتماعين تمهيديين للتحالفات وأتحتنا المجال لنحو 3 زيارات ميدانية، وهذا أمر غير مسبوق في مناقصات الشركة، ولكن تشعب مناقصات المشروع وكثرة الأمور المطلوبة فرض علينا الاجتماع مع المقاولين

كفالات بنكية ليكون التوقيع ووضع حجر الأساس للمشروع في شهر يونيو 2014.

هل تعتقدون ان عام 2014 جيد ومناسب لتنفيذ مشروع العقود البيئي؟

● نحن نتحدث عن سوق متغير، فالوضع الاقتصادي حسب المعلومات المتوفرة من السوق العالمي يشجع على طرح المناقصات حالياً، ويتوقع ان يكون أسعار المواد الخام ومواد التصنيع في صالح الكويت، وللتأكيد فإن ضباب الوقت ليس من صالح الشركة والكويت، ونحن مستثمرون في طرح المشروع ونطمح في تنفيذه في أقرب وقت ممكن.

ما حجم مشاركة القطاع الخاص في المشروع؟

● بالإضافة إلى القرارات الوزارية التي تشترط في إعطاء الأفضلية للمنتج المحلي، هناك عزم من إدارة شركة البترول الوطنية في تشجيع المقاولين والمصانع المحلية في إعطائهم فرصة للمشاركة في هذا المشروع للمباري.

والحصة المتوقعة لمشاركة القطاع الخاص المحلي توازن بين امكانيات المقاول المحلي والعالمي في تقديم خدمات ومقاولات جيدة بسعر تنافسي والحصول على فرصة لبناء القطاع النفطي الخاص بالمشاركة مع الشركات الحكومية.

ما عدد الأسئلة والاستفسارات التي قدمتها التحالفات للمشروع؟

● قدم لنا نحو 4500 سؤال وتمت الإجابة عن 4250 سؤالاً حتى الآن، ويبنغي ان تقوم الشركة بالرد على 250 سؤالاً قبل يوم 3 ديسمبر المقبل، علماً بان الشركة حددت تاريخ 12 نوفمبر الجاري كأخر موعد لتقديم الأسئلة من قبل التحالفات، ويتبقى فترة 3 أسابيع للتحالفات لكي تجهزوا عطاءاتهم الفنية والمالية.

هل تنوي الشركة عقد اجتماعات تمهيدية أو تنفيذ زيارات ميدانية للتحالفات خلال الأسبوعين المقبلين؟

● لا أعتقد بوجود حاجة لمثل هذه الاجتماعات في الوقت الحالي ولم يطلب المناقصون عقد مثل هذه الاجتماعات، واعتقد ان الوقت المتبقي لتقديم العطاءات ربما وصل إلى وضع اللمسات الأخيرة للعطاءات من قبل التحالفات.

نود التعرف على الخطوات اللاحقة بعد إغلاق باب المناقصة؟

● نتوقع ان تمكث الشركة فترة شهرين لتقييم العطاءات ونحو شهر للحصول على موافقة اللجان المختلفة للمناقصات، ويتوقع توقيع العقود قبل منتصف عام 2014، لذا فإن الترسية ستكون في مارس او ابريل من العام المقبل، وعقب ذلك سنطلب من المناقصين تقديم

نود التعرف على الخطوات اللاحقة بعد إغلاق باب المناقصة؟

● نتوقع ان تمكث الشركة فترة شهرين لتقييم العطاءات ونحو شهر للحصول على موافقة اللجان المختلفة للمناقصات، ويتوقع توقيع العقود قبل منتصف عام 2014، لذا فإن الترسية ستكون في مارس او ابريل من العام المقبل، وعقب ذلك سنطلب من المناقصين تقديم

هناك وحدات متقامة سيتم الاستغناء عنها وستتم إضافة وحدات جديدة مثل وحدة تكرير النفط الخام بسعة 264 ألف برميل يوميا، وهناك ما يقارب الـ 17 وحدة تصنيع جديدة ستقام في مصفاة ميناء عبدالله لتصبح مصفاة الأحمدى وميناء عبدالله مجمع تكرير متكامل بعد الاستغناء عن 7 وحدات قديمة وإضافة 39 وحدة جديدة.

ما المعدات التي قامت الشركة بشرائها قبل طرح المشروع؟

● قامت الشركة بشراء 37 معدة بقيمة 180 مليون دينار وهي عبارة عن مفاعلات وأوعية ضغط سيتم تركيبها فور بدء تنفيذ المشروع، وقامت الشركة بشراء تلك المعدات لأن فترة تصنيعها تأخذ وقتاً طويلاً ففضلت الشركة شراء تلك المعدات مسبقاً للحلولة دون تأخير المشروع، وتقوم الشركة بتخزين المعدات وفق قواعد التخزين السليمة التي تم الاتفاق عليها من قبل المصنعين العالمين، وهي محفوظة تحت ضغط يسمح بالحفاظ عليها لأطول وقت ممكن، وهي تحت كناية المصنعين.

وللتأكيد فإن تلك المفاعلات والأوعية لديها الإمكانية للخدمة أكثر من 40 عاماً، فلدينا في المصافي وحدات ستحال إلى التقاعد يعود عمرها إلى فترة الستينيات.

ما خطط الشركة لتسهيل دخول العاملين في المشروع؟

● خلال فترة الذروة لتنفيذ المشروع سيكون لدينا 40 ألف عامل بالمشروع موزعين على مصفاة الأحمدى وميناء عبدالله، وحجم العمالة الضخم يتطلب تنسيقاً مستمرا مع الوزارات والهيئات المعنية بالدولة، ومؤخراً تم تشكيل لجنة وزارية للبحث وتذليل العقبات التي تواجه دخول آلاف العاملين، وقامت اللجنة بعدد أول اجتماعاتها في الأسبوع قبل الماضي، ونحن نجد كل تعاون مع الوزارات المختلفة لتسهيل دخول العمالة والحصول على أدوات الدخول، وتتوقع فترة من 3 إلى 6 أشهر للانتهاء من جميع التراخيص.

هل ستقوم الشركة بتوفير أماكن للسكن بالنسبة للعمالة؟

● لاتزال الدراسات قائمة للبحث عن تلك الأماكن بالتنسيق مع البلدية، وتتوقع ان نحصل على أماكن كافية.

أثير مؤخرا قضية إزالة شاليهات ميناء عبدالله لتعارضها مع مشروع العقود البيئي، فما تعليقكم؟

● تنفيذ مشروع العقود البيئي يتم في مساحة جغرافية بمعزل عن هذه الشاليهات وهي لا تؤثر علينا في التنفيذ، ولكن وجود منطقة سكنية بجانب منشأة نفطية حساسة يخلق ثغرة أمنية قد تنتج بوجود الشاليهات ونحن في التنفيذ ماضين بمعزل عن تلك الشاليهات.

ما العائد على الاستثمار في مشروع العقود البيئي؟

خزانات ورسيف

مصفاة الشعيبية

سيتم استخدامها

في المشروع

39 وحدة جديدة

7 و وحدات قديمة

سيستغنى عنها..

و37 معدة تم

شراؤها بقيمة 180

مليون دينار

قمنا بعقد

اجتماعين تمهيديين

للتحالفات و3

زيارات ميدانية..

ولا تتوقع عقد

اجتماعات أخرى

العائد على

الاستثمار بالمشروع

يبلغ 11,5٪.. وإذا

حصلنا على أسعار

جيدة فسيرتفع

العائد

نقوم بمسح للسوق

المحلي لتقييم

قدرات المقاولين

والمصنعين

المحليين في جميع

الصناعات المساندة

للمشاريع النفطية

● العائد على المشروع يبلغ 11,5٪ من قيمة الاستثمار، وفي حالة حصولنا على أسعار جيدة من المقاولين سيرتفع العائد نظرا لانخفاض الكلفة الرأس مالية للمشروع، وهذا العائد مجز في مجال صناعة النفط.

ما خسائر الكويت من تأخر تنفيذ المشروع؟

● خسارة الكويت ليست فقط على العائد المادي في ربحية المشروع التي ستنجح من توفير متطلبات السوق العالمي من المشتقات النفطية، وإنما خسارة فرص العمل التي سيخلقها المشروع وخسارة الاقتصاد المحلي من فرص مشاركة القطاع الخاص بنسبة لا يستهان بها من قيمة المشروع.

كم تبلغ الميزانية الموضوعة لتنفيذ المشروع، وهل توجد أمور تغيرية للميزانية؟

● لا يوجد ما يستدعي تغيير الميزانية، نحن نتحدث عن ميزانية إجمالية قدرها 4,6 مليارات دينار، ولكن ميزانية التنفيذ جزء من هذا المبلغ وتتوقع ان تكون اقل بكثير من الميزانية الإجمالية التي تشمل جميع أعمال المشروع ابتداء من عقد المشتار وأعمال تمهيد ارض المشروع والكهرباء ومصاريف الرواتب.

ما عدد الموظفين الكويتيين الذين سيتم تعيينهم لمشروع العقود البيئي؟

● نحن نتوقع ان يوفر المشروع تقريبا 800 فرصة عمل جديدة، وبدأت الخطوات الفعلية للإعلان عن الوظائف وسيتم الإعلان عنها لاحقا بعد وضوح جدول التنفيذ، وجار وضع خطة متكاملة لإحداث التوازن المطلوب بين التدريب والتاهيل وتدوير موظفين في أماكن عمل مختلفة في مصافي الشركة، وذلك لضمان سلامة التشغيل.

هل شركات التأمين المحلية سيكون لها نصيب من المشروع؟

● نحن نرحب بمشاركة الشركات المحلية ولكن مشروع يمثل هذا الحجم يتطلب خبرة عالية.

ما السيناريوهات الموضوعة لحصاة الشعبية بعد الانتهاء من تحديث مصفاة الأحمدى وميناء عبدالله؟

● هناك سيناريوهات عدة لاتزال قيد البحث والدراسة، ولكن فيما يخص مشروع العقود البيئي سيتم الاستفادة من خزانات وصهاريج مصفاة الشعيبية ومرافق التصدير التابعة للمصفاة.

ما الخطة الموضوعية لتطوير الجزر الصناعية؟

● مشروع العقود البيئي لا يتطلب تطوير الجزر الصناعية الحالية، في مصفاة ميناء عبدالله، ولكن إذا حدث أثناء الدراسة الهندسية التشغيلية للمشروع فنحن لن نتردد في تطوير تلك الجزر لتتواءم مع الطاقة التكريرية الجديدة للمصافي.

فكرة مشروع العقود البيئي.. أكبر المشاريع التنموية في الكويت

لمشروع العقود البيئي، فالمشروع هو لتحديث المواد المكررة في مصافي الشركة على اختلاف أنواعها لكي تتناسب مع الأسواق العالمية واشتراطاتها البيئية، فأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان وغيرها من الدول المتقدمة لها معايير بيئية متشددة، لذا فإن مواكبة المعايير البيئية من شأنها ان تفتح أسواقا أكثر وتعطي فائدة أعلى ومرونة أكبر في تسويق المنتجات وبجانب الفائدة البيئية للمشروع هناك انعكاسات أخرى للصحة والسلامة للعاملين في الشركة وأتاح فرص عمل جديدة. وأشار إلى ان المشروع يعتبر ترجمة حقيقية لاستراتيجية مؤسسة البترول الكويتية الرامية إلى الارتقاء بصناعة التكرير في الكويت لتنافس عالميا بمنتجات عالية الجودة تتوافق مع المعايير البيئية العالمية فضلا عن الفوائد الكبيرة التي ستعود على القطاع النفطي من المشروع.

ذكر عبدالله العجمي ان مشروع العقود البيئي هو تحديث وتوسعة مصافي شركة البترول الوطنية الكويتية، وصناعة التكرير بطبيعتها ديناميكية ومتطورة، ولذلك فإن مصافي تكرير النفط تخضع للتطوير المستمر والتوسعة كل عدة سنوات، وكان لدى الشركة مشاريع تطوير في الثمانينيات لمصفاة ميناء عبدالله وميناء الأحمدى، وفي السبعينيات كان لدينا مشروع تحديث مصفاة الشعيبية، وفي فترة التسعينيات توقفت عمليات التحديث والتوسع لتنفيذ مشاريع قليلة ومتفرقة لعمليات التحديث والتطوير، والآن جاء الوقت لإحداث تطوير شامل ومواكبة نهضة التكرير الصناعية في العالم بمشروع العقود البيئي والذي يليق بمكانة الكويت كدولة رائدة في صناعة النفط وتكريره. وأضاف انه مع تطور المتطلبات البيئية العالمية جاءت الحاجة



عبدالله فهد العجمي متحدثا للزميل أحمد مغربي (سامية ابو عطية)